

فلسفة التحسين والتقييح بين الشرع والعقل لدى الأشعرية والمعتزلة

د. سلمان التكريتي

المقدمة :

إن موضوع التحسين والتقييح في انهما شرعيان أم عقليان لا يتعلق في أساسهما بمرحلة نزل الوحي الكريم على سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) وما بعدها، إنما هو متعلق بأحوال أهل الفترة الذين سبقوا نزول الوحي . لأن فترة الوحي وما بعدها تعني أن الشرع هو الحاكم في الحسن والقبح، أما قبل نزول الوحي فهل نحكم على أهل الفترة بقوله تعالى (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) ^(١) أي نبياً فلا حساب عليهم فيما فعلوا، أم نفسر كلمة الرسول في الآية الكريمة بالعقل، ليكون بمنزلة الشرع والرسول فيحاسبون بناء على أنهم يملكون عقلاً يدرك ، فإن استشهدوا به سلموا وإلا عذوا .

ومع إن الموضوع يخص أهل الفترة ولا علاقة له فيما بعدها ، لكن الموقف من تلك الفترة أفرز اتجاهين اثنين وهما :

١ . نقل الحكم (الموجب للحكم) في الحسن والقبح هو الشرع ثم يأتي العقل مؤيداً له ، وهو قول الأشعرية .

٢ . أم الحاكم في الحسن والقبح هو العقل ثم يأتي الشرع مؤيداً له وهو قول المعتزلة .

فقد أغرق أهل السنة (السابقون على الأشعرية مذهب أهل السنة والجماعة) في اعتماد النص وتعميم أحكامه ، كما أغرق المعتزلة في اعتماد العقل وتعميم

أحكامه ، مما سبق جادة الإسلام الى جادتين ، فلم يتحدد الخلاف في أهل الفترة فقط . بل تناول الأمر كل ما أتى به الشرع من نصوص وأفكار وقيم ، وشمل كل جزئية من جزئيات الشرع العقائدية تقريبا ، وكأنهم أتفقوا على أن لا يتفقوا .

فالذي اعتمد النص أخذ على ظاهرة وإن عارضه العقل والمنطق ، والذي اعتمد العقل رفض الأخذ بظاهر القرآن والسنة واعتمد التأويل العقلي وإن عارضه النص .

حتى جاء الامام الأشعري ليتوسط الأمر ويرد غلواء من غالي . وشطط من شطّ وجهل من جهل ، فيتخلى أتباع أهل السنة عن زعاماتهم ، ويرتد اتباع المعتزلة عن قياداتهم ليتوحدوا في مذهب واحد غطى العالم الإسلامي .

ذلك مذهب (أهل السنة والجماعة) بقيادة الامام الأشعري وتلامذته الباقلائي والطحاوي والجويني والفخر الرازي والغزالي رحمهم الله ، وغيرهم .

ومع إن علماء الكلام قد أدرجوا مسألة التقبيح والتحسين كجزئية من جزئيات الأصل الثاني للمعتزلة (وهو العدل) الذي من فروعه حرية الإرادة التي تتفرع منها فكرة التحسين والتقبيح ، إلا أنني أعتقد أن القاعدة والتي هي عندهم (عقلية لا شرعية) والتي تعني أن الحاكم هو العقل ، يجب أن تكون هي الأصل والأساس الذي تتدرج تحته أصولهم الخمسة التي اعتبرها جزئيات تطبيقية لها ، لا أن تكون هي جزئية تتفرع من جزئية أخرى من أصلهم الثاني .

كذلك أرى أن تتدرج أصول أهل السنة تحت قاعدتهم الأساس بأن الحاكم هو الشرع لأن أصولهم الستة هي جزئيات تطبيقية لها. (وهذا رأي فلسفي لا شرعي) كما أن مفردات علم الكلام المعتزلي والسني والأشعري (مذهب أهل السنة والجماعة) بل حتى مفردات المذاهب الأخرى الكلامية تنطوي تحت هاتين القاعدتين (أخذاً من الشرع أو من الفلسفة) . هل الحاكم هو الشرع . أم الحاكم هو العقل .

ومع إنه لا خلاف بين الأشاعرة والمعتزلة في أن منشيء الحكم هو الله تعالى (كما يظهر في بعض النصوص) فإن الخلاف بينهم في معرف الحكم ومظهره .

فالأشاعرة تقول : إن معرف الحكم هو الشرع . فلا طريق لمعرفته دونه .

والمعتزلة تقول : ان العقل هو المعرف له والشرع مقرر لما ادركه العقل .

إلا أن تعدد وأختلاف آراء المعتزلة سواء من منتسبي مدرسة بغداد أو البصرة أو غيرها مما شذ عنهما أو أختلاف رجالات المعتزلة وعلمائهم في ظروف تأسيس المذهب ثم إنفتاحه ثم إندحاره .

كذلك تعدد مذاهب أهل السنة وأختلاف آرائهم وتتابع كثير من رجالهم على فترات تاريخية عريضة ، جعل هذه المسألة (من الحاكم) تشغل العالم الإسلامي فترة طويلة ، ولا زالت آثارها الى الآن تشغل علماء الكلام والفلسفة ورجال الفقه فتملأ الكتب والمؤلفات بشتى الآراء والإجتهادات والتفسيرات .

بين شرح الأشعرية وعقل المعتزلة

كان المفترض أن نورد بدل آراء الأشعرية في التحسين والتقييح آراء أهل السنة (أهل الحديث) التي وُجِهت إلى القدرية والجهمية لأنها قف في الطرف المقابل الذي يناقض آراء المعتزلة التي أُطلق عليها لفظ الجهمية (لقولها بخلق القرآن ونفي الصفات والرؤية لله والتأويل ، وان العقل هو مصدر الأحكام ، كما أُطلق عليها لفظ القدرية لأن الأفعال عندها مخلوقة للانسان ...)

منذ محنة خلق القرآن التي استمرت من سنة ٢١٨هـ إلى ٢٣٤هـ وانتهت في عهد الخليفة العباسي المتوكل ، فقد دار النزاع بين أهل الحديث وبين القدرية والجهمية حول الآيات المتشابهة .

فأهل الحديث يؤمنون بها كما جاءت ويدعون تأويلها إلى الله . أما الجهمية والقدرية فتريان تأويلها أي تحكيم العقل في النص وتفسير الآيات تفسيراً عقلياً ملائماً .

وفي الأمور الخبرية دار النزاع :

فأهل الحديث يؤمنون ويصدقون بما جاء به الشرع كعذاب القبر ... في الصفات بوجه عام ومسألة الكلام بوجه خاص ، كان النزاع حاداً ومنتشعباً وفي مسألة الإيمان وكان الخلاف كذلك في مسائل الجبر والاختيار أما أهل الحديث فكانوا وسطاً بين الجبر والاختيار ، (وسطاً بين القدرية والجبرية) .

أما الأشعرية فإنه مذهب توسط بين المعتزلة (وريثة الجهمية والقدرية لاشتراكها معهما في أصول بينهما مع فارق) وبين أهل الحديث وخصوصاً الحنابلة والحشوية . يقول الدكتور غرابة في كتابه عن الأشعري^(٢) (لأنه رأى ان طريقة المعتزلة ستؤدي بالاسلام إلى الدمار ، كما أن طريقة المحدثين والمشبهة ستؤدي إلى الجمهور والانهيار ، مع ما في ذلك من تفرقة كلمة الأمة وغرس بذور الشقاق بينها

، وأنه من الخير لهذه الجماعة أن يلتقي العقليون والنصيون على (مذهب وسط) يوحد القلوب ويعيد الوحدة الى الصفوف مع احترام النص والعقل معا) .

ونظراً لعدم ديمومة واستمرار مذهبي اهل الحديث ، ولتغير موقفهم بسبب سيطرة المذهب الأشعري على الساحة وانضمامهم تحت لوائه وانحلال مذهب الحشوية والمشبهة ، وتكفل الأشعرية (مع ان مذهبهم وسطي) بالرد على مغالاة المعتزلة ودحض آرائهم وبيان تعسف نظرتهم (وان لم ينسوا الرد على مغالاة اهل الحديث واتباعهم) فقد اعتمدنا الأشعرية كمذهب مناقض للمعتزلة في الرد عليهم .

ونظراً لكثرة واختلاف آراء كل من المعتزلة والأشعرية (لتعدد رجاله) ولتطور المذهبي وتلاقح آرائهما بالجدلية على مر الزمن (ولذلك فحتى كتب الأشعري نفسها لا تمثل الأشعرية) ولعدم وجود مصدر يجمع الآراء ويحددها ويسلسلها موضوعيا ، لأن أكثر مؤلفي الكتب اعتمدوا على اقتناص بعض الآراء من هنا وهناك لتلمس الأعداء لهذا المذهب أو ذلك لدعم وجهات نظرهم بالتعليل والتدليل مما يدفعهم الى غمض عيونهم عن الآراء المناقضة لوجهة نظرهم ، وفي ذلك ضياع للحقيقة .

لذلك ارتأيت أن من الأمانة ان اعتمد في فهم الآراء وشرحها على ابن الحاجب في مختصرة المنتهى ، والقاضي العضد في شرحه للمختصر وشرحي الامام التفتازاني . والسيد الشريف الجرجاني لشرح القاضي العضد وشرح الهروي لشرح السيد الجرجاني بطريق الاشراك بينها وايراد الآراء (بتصرف) وبطريقة المقابلة بينها ليكون الرد والتعليق عليها مباشرة مسألة بمسألة حتى الجزئيات منها ، ليسهل عليّ بعد ذلك نقدها بسهولة اثناء تعرضي لها ، ولن اقتصر في بحثي على المصدر السابق لأنه قصر الأمر على مسألة التحسين والتقييح ، بينما نحن بحاجة الى تطبيقها على مفردات أخرى كالذات الالهية والصفات والرؤية والمعجزة ...

لذلك سأورد آراء أخرى ووجهات نظر استجدت توضح ما سبق وتضيف اليه

جديدا فأقول متوكلاً على الله الكريم :-

يقول الشريف الجرجاني (٣) :- اتفقت الأشاعرة والمعتزلة على أن الأفعال تنقسم إلى واجب ومندوب ومباح ومكروه وحرام ، ثم اختلفوا :-

تقول الأشعرية عن الحاكم

الحاكم الشرع دون العقل فلا ثبوت للأفعال إلا من خلال الشرع ولا حكم للعقل بها أصلاً ، ولا نعني به أن العقل لا حكم له في شيء أصلاً إذ أحكامه في الأشياء أكثر من أن تحصى ، بل نعني به أن العقل لا يحكم بان الفعل حسن أو قبيح لذاته فيما تعلق به حكم الله تعالى من أفعال المكلفين ونعني أن الحسن والقبح إنما يطلق لثلاثة أمور إضافية تتغير بحسب الإضافات لا ذاتية للأفعال ، فليس النزاع في اتصاف الأفعال بالحسن والقبح على التفسيرات الثلاث (الأمور الإضافية - وستأتي).

تقول المعتزلة عن الحاكم

الحاكم هو العقل والشرع هو الكاشف،
والعقل يحكم بذلك أولاً .

حقيقة الحسن والقبح في الأفعال الإضافية:
لا يحكم العقل بان الفعل حسن أو قبيح في حكم الله تعالى ، ويطلق لأمور إضافية بحسب العرف والاصطلاح ، وأما بحسب اللغة فأعم كحسن الصورة والسيرة وقبحها .

حقيقة الحسن والقبح في الأفعال ذاتية :

والأفعال في ذواتها مع قطع النظر عن أوامر الشرع ونواهيها متصلة بالحسن والقبح والأحكام الخمسة (واجب ومندوب ومباح ومكروه وحرام) يطلع العقل على تفاصيلها بالضرورة أو النظر فيحكم بها .

معنى الحسن والقبح

ويطلق لثلاثة أمور اضافية لا ذاتية

الأول : لاختلافه باختلاف الاغراض .

الثاني : ما أمر بالثناء على فاعله أو الذم له وليس ذاتيا إذ يختلف بالاحوال والأزمان .

الثالث : ما لا حرج في فعله وما فيه حرج وليس ذاتيا لما ذكرناه آنفا . ان

الأفعال لا حسن لها ولا قبح ذكر من التفسير (في الفقرة المقابلة) بل قبحها

عبارة عن كونها منهيًا عنها شرعا والحسن بخلافه ، وليس لها في نفسها

صفة يكشف عنها الشرع بل هما مستفادان منه .

مراتب الحسن

ولما كانت هذه الاحكام الخمسة (الفقرة

المقابلة) للافعال من الشرع فالعقل يحكم بذلك اجمالا .

معنى الحسن والقبح

القبح : هو كون الفعل بحيث يستحق فاعله الذم (عند العقل) .

والحسن : هو كونه بحيث لا يستحق فاعله ذلك ، وربما فسروه بكونه الفعل بحيث يستحق فاعله المدح ، ثم القبح هو معنى الحرمة .

مراتب الحسن

والحسن تتفاوت مراتبه فان كان بحيث يستحق فاعله المدح وتاركة الذم عند العقل فهو الوجوب ، والا فان استحق فاعله المدح فقط فهو الندب أو استحق تاركة المدح فقط فهو الكراهة ، أو لا يتعلق بفعله ولا تركه مدح ولا ذم فهو الإباحة (هذه اربعة وباضافة ان القبح هو معنى الحرمة فستكون الاحكام خمسة) . وهذه الأحكام ثابتة للافعال في ذاتها وليست مستفادة من الشرع بل

حاصلة قبله ايضاً.

على من تجب هذه الاحكام

تجب لا بالقياس الى العباد فقط بل
القياس الى الخالق ايضاً ، ولذلك قالوا
بالوجوب اشياء عليه (تعالى عن ذلك
علوا كثيراً) والمقصود بالاشياء : ١-
اللطيف ٢- العمل بالاصح ٣- الانتصاف
للمظلوم ٤- العوض عن الآلام ٥-
الثواب على الطاعة والعقاب على
المعصية ، ووصفوا الافعال بالحسن
والقبح بالنسبة اليه ذهبوا الى أن أوامر
الشرع ونواهيها كاشفة عنها لا مثبتة
اياها ، فوجوب الصلاة وحرمة الزنا
أمران ثابتان لا بسبب الأمر والنهي بل
هما كاشفان عنهما .
وإذا قاسوا الافعال الى المكلفين زادوا
في تعريف القبح (استحقاق العقاب آجلاً
، وقيدوا استحقاق الذم بالعاجل ونفوهما
من تعريف الحسن).

على من تجب هذه الاحكام

١- أما فعل العبد (قبل ورود الشرع)
فيوصف بالحسن والقبح بالاعتبار الأول
(يقصد بالاعتبارات الامور الاضافية
الثلاثة السابقة) وبالحسن فقط بالاعتبار
الثالث ، ولا يوصف بشيء منهما
بالاعتبار الثاني . أما فعله (بعد ورود
الشرع) فحسنة وقبحه بالاعتبار الأول
والثالث .

٢- أ- وفعل الله سبحانه وتعالى بالاعتبار
الأول لا يوصف بحسن ولا قبح لنزهة
عن الغرض فلا جوب عليه.

ب- وبالاعتبارين الآخرين حسن أما
بالاعتبار الثالث فحسن مطلقاً (اي قبل
ورود الشرع وبعده) .

ج- وبالاعتبار الثاني فبعده (الشرع) لا
قبله ، إذ لا أمر من الشارع بالبناء الا
بعده ، سواء في الحسن بهذا الاعتبار ،
فعله الله تعالى قبل الشرع وفعله تعالى
بعده - إذ قد أمرنا بالثناء على الفاعل
فيما.

اقسام الحسن والقبح الذاتيين في الافعال

قالت المعتزلة والكرامية والبراهمة :-

الافعال حسنة وقبيحة لذواتها (اي لا لسبب أمر مباين من شرع أو غيره ، فان المستند الى الصفات الى الذات) فمنها ما هو :-

١- ضروري (وهو القضية التي يجزم العقل بها دون التأمل والفكر) كحسن الصدق النافع وقبح الكذب المضر .

٢- ومنها ما هو نظري كحسن الصدق المضر وقبح الكذب النافع .

٣- ومنها ما لا يدرك الا بالشرع كالعبادات فان حسن صوم آخر رمضان وقبح صوم أول شوال مما لا سبيل للعقل اليه . لكن الشرع اذا ورد به كشف عن حسن وقبح ذاتيين .

اختلاف المعتزلة في الحسن والقبح

١- قال القدماء : يحصل الحسن والقبح للفعل من غير صفة توجيه بل بذاته .

٢- وقال قوم : يحصل بصفة توجيه فيهما .

٣- وقال قوم : يحصل بصفة توجيه في القبح ، والحسن يكفي فيه عدم موجب القبح .

٤- وقال الجبائية : يحصل بصفة توجيه فيهما لكنها ليست صفة حقيقية بل وجوه واعتبارات تختلف ، كلطم اليتيم للتأذيب او التعذيب .

ثم تأتي ادلة الاشعرية في عدم ذاتية الحسن والقبح وتعرض المعتزلة عليها ثم تأتي ادلة المعتزلة في اثبات حكم العقل ليرد عليها الاشاعرة وهكذا كلما اورد احدهما دليلاً حاول الآخر نقضه ثم يُرد على النقض والمسألة تأخذ صفحات كثيرة لا يحتملها هذا البحث كما اورد المعتزلة مسألتين فرعيتين هما :

الاولى : شكر المنعم واجب بالعقل والشرع يأتي مؤكداً له .

الثانية : وجود حكم لبعض افعال العقلاء قبل ورود الشرع ، اثبتوا ذلك في الاحكام الاختيارية التي يمكن الاستغناء عنها كأكل الفاكهة ، والذي وقع فيه النزاع هو ما يمكن الاستغناء عنه مع كون العقل لم يدرك فيها حسناً ولا قبحاً ولهم فيها ثلاثة مذاهب : الحظر للمعتزلة البغداديين ، والاباحة للمعتزلة البصريين ، والوقف وهو لبعضهم . ثم تأتي ردود الاشاعرة عليهم بافاضة.

النقد لأراء المذهبيين

اولاً - لقد اخطأ المعتزلة بتقديمهم العقل على الشرع في ادعائهم ان الحقائق تدرك بالعقل ثم يأتي الشرع مؤيداً لما ادركه العقل. كما اخطأ اهل السنة بتأخيرهم للعقل في قولهم ان الحقائق تدرك بالشرع ثم يأتي العقل مؤيداً له . وعندي ان الله قدس العقل كما ان الشرع مقدس، فالانسان ببلوغه جنسياً وعقلياً يكلفه الله بالتكاليف الشرعية من صلاة وصوم وزكاة... ويجعل مصيره في الدنيا والاخرة مرتبطاً بعقله وبمدى تعقله للامور فقال تعالى (... لقوم يعقلون) و (... يتفكرون) و (... يعلمون) منبهاً لدور العقل وقيمه وقديسيته .

لذلك فلا يتأخر العقل عن الشرع ولا يتقدم عليه ، بل هو احد ركني ادراك الحقيقة لان الاسلام دين ثنائي التوجه يزاوج بين المادة والروح والذات والواقع والعقل والشرع، قال تعالى (ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون)^(٤). فلو ترك العقل وحده في التصدي للواقع والحقائق دون اعتماده على الشرع فانه يصل لادراك هذه الحقائق (لانه عقل انساني) وتختلف العقول من شخص لآخر لانها تخضع للبيئة والثقافة والامراض وعمر الانسان بل حتى نوعية الطعام الذي يأكله الانسان .

كذلك لو ترك الشرع بدون تعقل (مع انه يعبر عن خالق الكون) فانه يبقى نصوصاً جامدة اذا لم يتعقله العقل. لذلك وجب قصر مجال العقل الانساني على ادراك العلة في النصوص الشرعية وتعقل النص وبيان سبب ايراد الله سبحانه وتعالى لهذه النصوص (مع العلم ان هناك نصوصاً في الشرع غير معلله كالطلاق بثلاث طلقات لا أقل من ذلك ولا اكثر ، وصلاة الصبح اثنتان بينما المغرب ثلاث) ومع ذلك فقد قال تعالى (سنريهم آياتنا في الآفاق وفي انفسهم)^(٥) وهذا مدى يرسم للعلة تفتحاً وكشفاً في مستقبل الايام . ان في تعقل النص اشراكاً لما هو انساني مع ما هو الهي .

لذلك فوظيفة العقل الكشف عن القوانين والمعاني التي أوزدها الله سبحانه وتعالى .

ان اشراك الانساني في الالهي يتبين من خلال قوله تعالى (وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى) ^(٦) فهل الرامي هو الله أم النبي صلى الله عليه وسلم فالاية لاتفهم الا بالقول : الرامي هو الله لكن بيد محمد صلى الله عليه وسلم كذلك قوله تعالى (.... أنتم تزرعونه ام نحن الزارعون) ^(٧) فهل الله هو الزارع ام الفلاح ، نقول : الله الزارع بيد الفلاح . كذلك قول بلقيس (انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم) ^(٨) فهل الله الذي قال ام بلقيس ، نقول الله القائل وورد القول على لسان بلقيس .

ثانياً : ان الاعتزال قد حكم الواقع وفرضه على الذات ، اذ اعطى للواقع الموضوعي الخارجي (الفعل) صفات ذاتية . يقول علي فهمي خشيم ^(٩) (فبينما كانوا يقولون اولاً أن الافعال حسنة وقبيحة لذواتها اذا بأبي علي الجبائي وأبي الحسن البصري يقولان : ان في الافعال (صفة ما ، تجعلها ما هي عليه) .

وفي نفس المعنى يقول القاضي عبد الجبار ^(١٠) : (فكما يستحيل حصول العلة ولايوجب موجبها ، كذلك يسحيل حصول وجه القبح (ولايوجب) كون الفعل قبيحاً) . ويقول الدكتور محمد شريف : والخلاصة ان نظرة المعتزلة والعدلية الى الحسن والقبح تنسم بالموضوعية والمادية المحصنة ، فالحسن مثلاً صفة امرة تعتبر انعكاساً لما في الفعل ذاته سواء كان بنفسه او صفة او وجه معتبر فيه عن حالة مادية ثابتة فيه يعبر عنها بالقيمة الخلقية المطلقة ، أي أن للافعال قيمة خلقية في ذاتها ووصفاً شرعياً في داخلها فلا يبحث عن المقياس الخلفي للافعال في خارج الفعل بل في ذات الفعل ^(١١) .

هذه الصفات فرضها الواقع على ذات الانسان وعقله ، عندما ادعى المعتزلة أن العقل حاكم فقط لا كاشف ، كما فرضها الواقع على الشرع باعتباره كاشفاً ايضاً . يقول القاضي عبد الجبار ^(١٢) : (وكما أن النهي الوارد عن الله عز وجل يكشف عن

قبح القبح لا أنه يوجب قبحه ، والامر الالهي يكشف عن الحسن لا أنه يوجب ،
فكذلك العقل يكشف عمل هو واقع في نفس الامر) .
وقال ايضا^(١٣) : ان السمع (الشرع) لا يوجد قبح شئ ولا حسنه وانما يكشف عن
(حال الفعل) كالعقل).

ان خطأ المعتزلة في فرض الواقع على الذات ياتي من ان الواقع مسخر للانسان
فهو سالب وان الذات هي التي يجب ان تفرض احكامها عليه لانها موجبة . فمن هو
الحاكم اذا غير واقع الاشياء عندهم ؟ لان الحسن والقبح عندهم ذاتي الافعال .
فالاشياء التي تتصف بالحسن تفرض نفسها على العقل وتوجب عليه حسن الفعل
وقبحه . اذا الموجب وجود الصفتين الحسن والقبح . ومع ما تقدم فيكون اعتبار العقل
حاكما هو من باب الجواز والمجاز بدل الواقع ما يلي :-

- ١- انهم اصفو صفة الحسن و القبح على الافعال و اعتبروها ذاتية فيها .
 - ٢- اعطاؤهم الكشف لا الايجاب للعقل و الشرع .
 - ٣- ولأن العقل يكشف لذاته الصفات و اعتبرها حاكمة موجبة وبسبب املاء
واقعا على العقل جاز القول ان العقل هو الحاكم .
- اما اهل السنة فقد حكموا الشرع فلم يقولوا بالواقع وصفه ولا بالفعل ، بل قالوا
بالشرع على انه نقيض العقل المعتزلي .
وفاته ان العقل احد طرفي الحقيقة وادراكها .
فالشرع الذي يثبت الضرر والنفع للاشياء من جهة كطبيعة (فالسم ضار و العسل
نافع فطرة وطبيعة للاشياء .
هو الشرع نفسه الذي يثبت ادراك الانسان الذي اودع (عقله) معرفة الضرر والنفع
فطرة وطبيعة للانسان .

ان الله خالق الاشياء بحكمته هو ادرى بطبائع الاشياء وصفاتها و تاثيراتها .
هو نفسه الله الذي سخر هذا الكون مناسبا للانسان و لخدمته ، وانه نفسه قد كيف
هذا الانسان واطعمه لادراكها نفعاً وضرراً ، و ان الحقيقة في الشرع هي تزواج
الشرع و العقل .

نعم لقد اصاب اهل السنه في اعتماد الشرع لكنهم ظلموه اذ استخدموه ضد العقل ودراكه اذ جردوه مما اودع الله فيه من نور وغرس فيه من سر ، العقل هو محل الالزام والتكليف و التميز للانسان دون خلائق الله الاخرى .
نعم الشرع هو الحاكم لانه وجهة نظر الاله الخالق ، ولم يضعه الله سبحانه لنفسه بل وضعه مناسباً للانسان بقدراته وظرفه وطبيعته .
كما وضعه للاشياء و الواقع والامور المحيطة بالانسان ليبدل على طبيعتها وقيمها ومعانيها واثارها .

فبقدر ما يكون الشرع وجهة نظر الاله ، هو ايضا وجهة نظر خاصة بالانسان وهذا ما فات اهل السنه ادراكه والتصريح به ضد اعداء الشرع الالهي المعتزلة أنصار العقل اليوناني المخدوعين به السائرين على خطى من سبقهم من اخوانهم الموالي قديين وجبريين .

ولما سبق فقد ارتد بعض اهل السنه عن موقفهم تجاه العقل والواقع فقالوا :-
كن العقل قد لا يدرك حسن وقبح بعض الاشياء وانه ياتي مؤيذا لما جاء به الشرع
نالتا :- ان المعتزلة قد اجرموا بحق الشرع ، وجريمتهم تتمثل في اعطاء العقل لانساني قية اكبر من الشرع الذي هو من وجهة نظر الاله في خلقه ، ويقدمونه على شرق باعتبار انه يؤيد العقل في ادراكه (وعندهم في ذلك تاثرهم بالاراء الفلسفية لمنستوردة يقول القاضي عبدالجبار^(٤) حاكيا عن رأي الشيخ في بعثة الرسل ان ابا علي الجبائي يقول (يجوز بعثهم للدعاء الى ما في العقول وتأكيد العلم والعمل من دون تحمل شريعة) وفي تعليق للسيد علي فهمي خشيم^(٥) يسبق النص السابق (على ن أشهر نص جاء في هذا الموضوع (نشأة الشريعة العقلية) هو مل يحكيه الشهر ثاني عن الجبائين أبو علي و ابو هاشم ، ونلاحظ أنه لم يروه عن سواهما ومن هما) أثبتا شريعة عقلية وردا الشريعة النبوية الى مقدرات الاحكام ومؤقتات لطاعات التي لا يتطرق اليها عقل ولا يهتدي اليها فكر).

نعم ، لقد اقتسموا مع الله الأمر وردوا الشريعة النبوية الى زاوية ضيقة هي مقدرات الاحكام ومؤقتات الطاعة ، فله البنات ولهم البنون ، وتلك اذا قسمة ضيزى أن يتأله الانسان ويتأنسن الاله .

ان اعتبارهم الشرع كاشفاً لا حاكماً يعني الإله من حق الأمر والتهي والتحليل والتحرير فهو ليس بإله بل لقد انتقلت الالهوية عندهم الى الانسان وعقله ، بل الى ذاتيه الصفات في الافعال ، اي الواقع الذي يفرض على الله سبحانه وتعالى نفسه ليقول الله لما خلق آمين .

ولذلك فقد أوجبوا على الله اللطف والعمل بالأصلح والانتصاف والعوض عن الآلام والثواب على الطاعة بناء على تحكيم واقع الاشياء وذاتية صفاته .

يقول القاضي عبد الجبار^(١٦) (ان هذه الاحكام مما لا تأثير (للفاعل) فيها ولا يتعلق (به) ولا تضاف (اليه) على وجه الحقيقة بل هي (ثابتة) بحدوث الفعل على وجه ، فاذا حدث الفعل على ذلك الوجه الذي له ولأجله يعد حسناً أو قبيحاً ، أراد (الفاعل) أم كره ، ولا تأثير (له) في ذلك .

اقول : وبما أن ذاتية الفعل وواقعه توجب على العقل وعلى الشارع الذي يأتي مؤيداً وداعياً الى العقل ، فقد وجب على الله الالتزام بواقع الفعل وذاتيته (وان قصدوا بالفاعل المخاطب بالأمر والنهي ، لكنه يتعدى الى الخالق سبحانه وتعالى حسب اصولهم).

رابعاً :- وبتتبع جذور الاعتزال من خلال استعراض احوال المعتزلة بصوريين وبغداديين وغيرهم يقول الدكتور البيربصري نادر^(١٧) .

١- ثلاثة من اتباع النظام وهم الفضل الحربي واحمد بن خابط قالوا بالنتائج ، أما الثالث مويس بن عمران فنفي القول بالمنزلة بين المنزلتين .

٢- التقى واصل بن عطاء في البصرة بمعبد الجهني القائل بالقدرية ، كما التقى بالجهم بن صفوان الذي انكر صفات الله القديمة والذي تتلمذ على الجعد بن درهم النافي للصفات الالهية والقائل بخلق القرآن والقضاء والقدر .

كما التقى بأبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية ، فيكون ابو هاشم ومعتزلة والجهم الينابيع الثلاثة التي استقى منها واصل اصول المعتزلة .

٣- يلحق الشيخ المعتزلي اتباعه اولاً : اصول المعتزلة ، ثانياً : ما تأثر به من ثقافات خارجية يونانية أو هندية أو فارسية أو مسيحية .

٤- ارسال واصل بن عطاء وفوداً الى بلاد المغرب وخراسان واليمن والجزيرة والكوفة وارمينيا وجميع انحاء الدولة الاسلامية ، يبشرون بمذهب الاعتزال لا بالعقيدة الاسلامية . ففي مدينة طهرت المغربية بالقرب من تلمان يقال انها كانت تعد ثلاثين الفاً من اتباع واصل يعيشون في خيم .

٥- عمرو بن عبيد من مؤسسي المذهب كان جدّه من رقيق بابل وهو من موالى بني تميم ، لذلك قال البغدادي (ان البدع في كل دين لا تأتي الا من ابناء الرقيق).

ان الموالى ساهموا بقسط كبير في تكوين الفرق الاسلامية ، فكيان أحد موالى علي بن ابي طالب أسس الفرقة الكيانية القائلة (بأن علياً وذريته هم الخلفاء الشرعيون الوحيدون).

٦- ابو الهذيل كان مولى لبني عبد القيس ... كان ملماً بالفلسفة اليونانية ، ان تكوين أبي الهذيل ساعد كثيراً في وضع اسس الاعتزال .

٧- يقال أن ابا الهذيل كتب ١٢٠٠ رسالة ضد اعدائه (فكم رسالة منها كانت لاعدائه أهل السنة) .

٨- كانت المعتزلة تميز (اتباعها) من اعدائها بسؤالها الناس (خفية) هل قرأتكم الاصول الخمسة ، فاذا كان الجواب بالاثبات فهموا أن المجيب معتزلي .

٩- يقول الجاحظ في كتابه البخلاء : أن أبا الهذيل أبخل المعتزلة .

١٠- ابو اسحاق ابراهيم النظم ، ولد في البصرة كان موالياً للزيديين فيه ، بدأ فقيراً وكان ينظم الخرز وتتلذذ لخاله ابي الهذيل وعنه أخذ اصول الاعتزال .

عاشر المانوية في صباحه ، ثم ملحدة الفلاسفة ولا سيما هشام بن الحكم الرافضي الذي يقول بالتجسيم ، قرأ كتب الفلسفة فكان ملماً بجميع الاقوال المضادة للاعتزال .

زار الشرق واتصل بالثقافة الفارسية والهندية ، وزار الاهواز مركز الناطرة وتعرف في بغداد على حنين بن اسحاق المترجم ليطالع ترجمات المؤلفات اليونانية يدعى النظام بالبلخي ، وبلخ كانت مركزاً للثقافة اليونانية والهندية (البوذية) وفيها المانوية والمسيحية والزردشتية . وفي بلخ أعدت الثورة التي اطاحت بالامويين . فالنظام بالرغم من اسلامه بقي متأثراً بثقافته الاولى ، ونلاحظ اثر هذه الثقافة في ارائه .

١١- هشام بن عمر الشيباني الفوطي كان متعصباً للمعتزلة لدرجة أنه كان يبيع قتل أعداء المعتزلة والاستيلاء على اموالهم عنوة لانه كان يعتبرهم كفاراً .

١٢- ابو عمر بن عباد السلمي : كان أول من تكلم بالمعاني متأثراً بفلسفة اليونانية .

١٣- ابو موسى عيسى بن صبيح المرदार : نشر الاعتزال ببغداد وسمي راهب المعتزلة لزهده لكنه عندما حضرته الوفاة اوصى ان لا يورث وراثته من تركته لانها اموال حرام .

١٤- ان هذا الراهب غال غلواً شديداً ، كفر الناس الا القليل حتى نال تكفيره بعض المعتزلة . وروي انه كفر أهل الارض جميعاً ، واشعل النار في بغداد في فتنة خلق القرآن .

١٥- أحمد بن أبي داؤد : اصله عربي من أباد ، عينه المعتصم قاضي القضاة ، استغل نفوذه الكبير للدفاع عن القول بخلق القرآن ، جعل الاعتزال دين الدولة الرسمي وليس مذهب والظاهر ان اعتزاله سياسي لا ديني بل محافظة على منصبه .

١٦- محمد بن عبد الله ابو جعفر الاسكافي : له كتاب يفضل علياً على ابي بكر بسبب ان التشيع ارتباطه بالاعتزال صميم .

- ١٧- وبفضل ابي بكر فرج القرطبي انتشر الاعتزال في اسبانيا، وقد زار القرطبي الشرق وتلمذ للجاحظ فكانت اراءه او بالاحرى اراء النظام التي انتشرت ، لكن الاعتزال اندمج بالباطنية .
- ١٨- ابن علياً اول من أدخل الاعتزال في مصر ، وجاء معه ممثل راي المعتزلة الرسمي حفص الفرد الذي يكفره الخياط المعتزلي .

تساؤلات

خامساً :-

- ١- لماذا كان كل شيوخ المعتزلة موالي بينهم عربي الا أحمد بن ابي دؤاد المغمزر بالسياسة ؟
- ٢- لماذا كان الزواج مقصوداً بينهم ، وان هناك صلة قرابة بين اغلب مشايخ المعتزلة ؟
- فقد تزوج واصل اختا لعمر بن عبيد ، وتزوج أبو الهذيل اختا اخرى وتزوج والد النظام اختا لابي الهذيل .
- ٣- لماذا كانت مساكن المعتزلة متجاورة ؟ أليس هو نظام اليهود في الفيتو ؟
- ٤- لقد حرّم النظام زواج الموالي من العرب حفظاً لنقاوة دم الموالي ؟ وهذا قول القرظي في خطبه .
- ٥- البرامكة فرس اجتهدوا في نشر ثقافتهم الاصلية ، وكان لهم ميل قوي نحو المعتزلة وكانو يعطفون عليهم.
- ان والدة المأمون والمعتصم فارسيتان ووالدة الواثق يونانية . وهؤلاء الثلاثة أيدوا المعتزلة في خلافتهم .
- كان المعتزلة يعتبرون انفسهم (ارقي من العرب) وكانوا يعتزون بثقافتهم القديمة ، وهذه هي الشعوبية بعينها ، جاءت الى الاسلام بثوت العقل والفلسفة والفكر بعد أن عجزت عن محاربته بالسيف ، والدليل على ذلك انهم مع رفع شعار العقل والاختيار والحرية سحلوا بالحبال وقتلوا اعداءهم من اهل السنة .
- ٦- المامون عاش في حضن مولاة فارسية هي أمه ، كما كان وزيره فارسي ، وقائده ، بل كثير من مؤذبيه . وهو الذي انتشت في عصره المعتزلة .
- اختلف مع اخيه المأمون بشأن ولاية العهد ، وكان عند اخواله الفرس في خراسان فأرسل ابناء اخواله ليأتوه براس اخيه يقدمونه بطبق ذهبي اليه بعد قتله واستباحة بغداد المامون الذي اقطع اقطاعات لبعض قواده ، ثم انفصلت هذه

الإقطاعات لتكوّن دولا ، مما مزق المملكة الإسلامية وسارع في انهيارها ، كل ذلك من بركة الاعتزال .

٧- لقد ظهر الاعتزال في البصرة - بصرة الفتن آنذاك - وما ادراك ماالبصرة.

٨- واصل بن عطاء عند طرحه للمنزلة بين المنزلين ، هل شفع له نص من قرآن أو سنة؟

٩- نادى المعتزلة بالحرية الإنسانية ومجدت العقل وقديسية ورفعت شعار الاختيار الإنساني ، لكنها ما أن وصلت الى الحكم كفرت بحرية الإنسان وكفرت بالشعار التي رفعتها .

١٠- في القرآن تمثل الاختيار ، ونحن نؤمن بكل هذه الآيات القرآنية كما ان الا سلام دين ثنائي قال تعالى (ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون)^(١٨) اذا فالمنهج الاسلامي بين الجبر والاختيار ، كما سأل الامام علي عن التسيير والتخيير فاعلن انه بين بين كذلك أئمة آخرون .

لكن الموالي انقسموا الى طائفتين طائفة قالت بالجبرية واخرى بالقدرية ليشقوا الامة الى تيارين متناحرين . الجبرية أولت النصوص الاختيارية ، والقدرية أولت النصوص الجبرية وهذا افتتات على كلام الله الجامع بين الاثنين .

ثم جاءت المعتزلة مترشحة عن معتقدات الطائفتين وهم منهم لانهم ايضا موالي . مما ادى الى فتنة خلق القرآن وعدم رؤية الله في الآخرة في زمن المأمون . وما خروج ابي الحسن الاشعري عن الاعتزال بعد أربعين سنة عاشها تحت ظلاله إلا خوفه من أن طريقة المعتزلة ستؤدي بالاسلام الى الدمار .

سادسا :- ان اعتقاد المعتزلة ان الافعال مخلوقة للانسان وانه مخير وان الخير والشر منه لا من الله عندهم لا يتدخل في شؤون الانسان ، هو اخراج الانسان من صفة المخلوقية الى صفة الخالقية . كيف يكون الاختيار للانسان بينما خالق الانسان هو المختار . لقد كفر المعتزلة بمفهوم الجبر وآيات الجبر فهم رفضوها وألوهها وهي قرآنية يفترض الايمان بها ، فهم كاليهود آمنوا ببعض الكتاب وكفروا ببعض .

وحقيقة الأمر أن هناك واقعاً موضوعياً وآخر ذاتياً . في الموضوعي يقدر الله على الانسان الفقر (وهو أمر جبري) وفي الذاتي يردّ هذا الانسان على فقره بحالين : الاول الصبر والثاني الكفر بعدالة الله لجعله فقيراً أو يسلك طريق الجريمة وهي قريبة من الكفر كالقتل والسرقة (وهذا هو اختيار الانسان) وقد يقدر الله الغنى (وهو جبر) ويردّ الانسان على ذلك بحالين : الاول البذل للفقراء أو البخل (وهذا هو اختياره) فهو ممتحن في حالتي الفقر والغنى ، وكذلك بقية المعاني من صحة ومرض وعز وذل ...

سابعاً :- يقول جعفر بن حرب وجعفر بن مبشر المعتزلين في تحسين العقل (يوجب معرفة الله بجميع احكامه وصفاته قبل ورود الشرع) حتى اذا جاء الجبائيان ابو علي وابو هاشم اتفقا على (ان المعرفة وشكر المنعم ومعرفة الحسن والقبح واجبات عقليته)^(١٩) اقول : كيف يُعرف الله بجميع احكامه وصفاته قبل ورود الشرع ؟ فهل ادرك البرهميون والبوذيون والكونفوشيون والزرديشتيون وغيرهم الله وصفاته ؟ ام أنهم لا عقول لهم .

لقد استقبح كفار مكة امر النبي صلى الله عليه وسلم في نهيه عن عبادة الاصنام وتمسكوا بايمانهم بها ، لقد أدركوا الايمان بالاصنام بعقولهم ودافعوا عنها واستقبحوا الكفر بها . اما قول المعتزلة ان العقل يدرك والشرع يكشف ، فهل قرأ المعتزلة قوله تعالى (إن الحكم الا لله)^(٢٠) وقوله (وان احكم بينهم بما انزل الله)^(٢١) لا بادراك العقل ، وان الله انزل الميزان لتوزن به احكام العقل فقال (لقد ارسلنا رسلنا بالبينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط)^(٢٢) وقوله تعالى _والسمااء رفعها ووضع الميزان ألا تطغوا في الميزان)^(٢٣) أي بعقولكم وتعميماتكم فالميزان له كفتان يجب ان تتعادلا . وقوله تعالى (وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم)^(٢٤) فهل الحلال والحرام يثبت بالعقل ام الشرع ، وقال تعالى لحبيبه محمد صلى الله عليه وسلم (ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان)^(٢٥) فكيف آمن المعتزلة وعرفوا الله وصفاته ، ومن أجل ألا يضل الرسول صلى الله عليه وسلم قال تعالى (واستقم كما امرت)^(٢٦) لا كما هداك عقلك ألم يعلم

المعتزلة ان الهدى والحكم بالحق والادراك من الله ، قال تعالى (أحمد الله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو لا أن هدانا الله) (٢٧) وقوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم) (٢٨) والطرق الانسانية العقلية المعوجة كثيرة لكن طريق الله هو المستقيم ، ألم ينتبه المعتزلة الى أن العلم من الله ، قال تعالى (واتقوا الله ويعلمكم الله) (٢٩) وقوله (علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم) (٣٠) .

لقد غرتهم انفسهم فقالوا بالادراك بينما يقول سبحانه وتعالى (وما اوتيتم من العلم الا قليلا) (٣١) لقد وضع المعتزلة اسس علم العقائد وبدعوا به ، وهو علم عقلي لا شرعي فلم ترد مسائلة التي اثاروها في الكتاب ولا في السنة النبوية ، ولم يعتبر علما شرعيا الا بعد ان ضمنه الاشاعرة بعض النصوص والآثار النبوية ، على ان السلف الصالح كان قد اعتبر الجدل في العقائد بدعة تؤدي الى الانسلاخ من الدين والخروج عن السنة .

الخاتمة

العلة اذا في ضلال البشرية وعدم استقامتها واتزانها ، هي النظرة الحدية التعميمية الأحادية للحقيقة التي خلقها الله ثنائية يجب أن تعطى حقها ومستحقها ، وان عدم المفاعلة بين طرفي الحقيقة ومزاوجتها واعتمادها يعني أن ذلك توجه اعمى ، وان البشرية إن لم تدرك ما نبه اليه القرآن في أن كل شيء خلق متزاوجاً فلن ترى نور العلم والحرية والسعادة ومن هنا فاعتماد العقل وحده لن يجرها إلا الى هاوية مظلمة سحيقة ما لم تُعد هذا العقل الى حضن الدين ليركن اليه ويتقوى به وينمو على مائدته.

الشرع هو المزاج للعقل والمكمل والمتوحد معه .

الشرع هو وجهة نظر الاله تجاه الكون والوجود الذي خلقه الله سبحانه وتعالى والعقل وجهة نظر انسانية ، ومقتضى الزوجية هو التوسط بين عناصرها ومتطلباتها .

لقد طرح الاشعرية فكرة الوسط انقذوا بها العقيدة من زيغ الزائعين^(٣٢)

يقول الدكتور جلال محمد عبد الحميد موسى في نهاية كتابه (نشأة الاشعرية وتطورها) (أن الاشعرية التزم في كل ابحائه (التوسط) بين الآراء ، ففي مسألة خلق الأفعال مثلاً قالت المعتزلة بقدرة العبد على احداث الفعل ، وقالت الجبرية بأن العبد لا يقدر على احداث أو كسب فقال الاشعرية بقدرة العبد على كسب الفعل .

وفي الرؤية قالت المشبهة أن الله يرى مكيفاً محدوداً لأنه جسم ، وقالت المعتزلة لا يرى رؤية بصرية . وقال الاشعرية برؤيته بالبصر من غير حلول ولا حدود.

وفي كلام الله قالت المعتزلة بخلق القرآن ، وقالت الحشوية ان الحروف المقطعة والاجسام والالوان التي يكتب عليها وبها كلها قديمة ، فقال الاشعري بقدم الكلام النفسي وحدوث الكلام المؤلف من حروف وأصوات .

وفي مسألة مرتكب الكبيرة قالت الخوارج بخلوده في النار ، وقالت المرجئة بأنه لا يضره فعل الكبيرة اذ كما لا ينفع مع الكفر طاعة لا يضر مع الايمان معصية ، فقالت الاشعرية أنه فاسق بكبيرته مؤمن بايمانه وأمره مرجأ الى الله ان شاء الله عذبه وان شاء عفا عنه .

واستطاع الاشعري أن يحل الكثير من المشكلات التي كانت تشغل الاذهان وبهذا يكون الاعتزال أحد أطراف التعميم لتعميمه اسبقية العقل على الشرع .
لقد تضمن البحث موضوع من الحاكم هو الشرع ام العقل على رأي الاشعرية والمعتزلة .

كما تضمن حقيقة الحسن والقبح في الافعال هل هي اضافية أم ذاتية . بالنسبة للمذهبيين ثم معنى الحسن والقبح ومراتب الحسن بالنسبة لهما ايضا .
ثم على من تجب هذه الاحكام عندهما

واقسام الحسن والقبح الذاتيين في الافعال عند المعتزلة ، كما تضمن اختلاف المعتزلة وايراد مسألتين فرعيتين أوردهما المعتزلة هي : شكر المنعم واجب بالعقل ، والشرع يأتي مؤكداً له .

ووجود حكم البعض افعال العقلاء قبل ورود الشرع وذلك في الامور الاختيارية كما تضمن البحث نقداً لآراء الاشعرية والمعتزلة في تقديم الشرع على العقل أو تقديم العقل على الشرع وذلك بتزاوج العقل والشرع بلا تقديم أو تأخير لاحدهما على الآخر اعتماداً على ثنائية الدين الاسلامي من خلال قوله تعالى (ومن كل شيء خلقنا زوجين) .

ومن باب الانتصار للمذهب الاشعري الذي توسط بين العقل والشرع في مسائل عقائدية كثيرة ، استعرضت شخوص اهل الاعتزال واحوالهم ، كما تساءلت عن بعض امور اختصاصها وانفردوا عن بقية الفرق الاسلامية .

ان مرجع انتصاري للاشعرية هو أن الاعتزال ترشح عن فرقتين من الموالي هما الجبرية والقدرية ، ومما اخذه المعتزلة مسألة خلق القرآن والصفات عين الذات والافعال مخلوقة للانسان ، والله لا يرى في الآخرة

كذلك فمع انهم نادوا بالاختيار وحرية الانسان لكنهم عندما وصلوا الحكم انقلبوا على مبادئهم واخذوا يقتلون مخالفيهم ويسحلونهم في الشوارع بالحبال ، وكان من ضحاياهم الامام المبجل احمد بن حنبل .

ان الاسلام لا يفرق بين السيد والمولى (ان اكرمكم عند الله اتقاكم) وكان كثير من سادتنا وعلماؤنا موالى خدموا الاسلام والمسلمين .

ولكن الموالى من الجبرية والقدرية والمعتزلة كانوا عناصر هدامة وبغاة فتن واصحاب بدع ولذلك وقفت ضدهم منتصراً للاشعرية دفاعاً عن قيم الاسلام وسلامة العقيدة والتزام الحق .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله واصحابه

الموامش

١. الاسراء ١٥.
٢. اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع - نشر الدكتور غرابية - طبعة القاهرة - ١٣٧٤هـ - المقدمة .
٣. شرح العضد لمخنصر المنتهى لابن الحاجب ط ج ١ ص ١٩٩ وما بعدها - القاهرة - المطبعة الكبرى الاميرية ١٣١٦هـ.
٤. الذاريات ٤٩.
٥. فصلت ٥٣.
٦. الانفال ١٧.
٧. الواقعة ٦٤.
٨. النمل ٣٠.
٩. الجبائيان ابو علي وابو هاشم - علي فهمي خشيم ص ٢٦٤ دار مكتبة الفكر - طرابلس - ليبيا - ط - ١٩٦٨ .
١٠. المغني - القاضي عبد الجبار - ج ٦ ص ١٢٣ - نشرة وزارة الثقافة والارشاد القومي المصرية.
١١. فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين - د.محمد شريف - دار الحرية بغداد ١٩٨٠ ص ٣٩ .
١٢. المغني - القاضي عبد الجبار ج ٦ ص ٦٤.
١٣. المصدر نفسه والصفحة.
١٤. الجبائيان ابو علي وابو هاشم - علي فهمي خشيم ص ٢٧٢ .
١٥. المصدر السابق والصفحة.
١٦. المغني ج ٦ ص ٣١٨ .
١٧. فلسفة المعتزلة - البيرنصري - ج ١ ص ٣٤ وما بعدها بتصرف ١٩٥٠ .

- ١٨ . الذاريات ٤٩ .
١٩ . الجبائيان ص ٢٦٨ .
٢٠ . الانعام ٥٧ .
٢١ . المائدة ٤٩ .
٢٢ . الحديد ٢٥ .
٢٣ . الرحمن ٨ .
٢٤ . الانعام .
٢٥ . الشورى ٢٥ .
٢٦ . هود ١١٢ .
٢٧ . الاعراف ٤٣ .
٢٨ . الفاتحة ٥ .
٢٩ . البقرة ٢٨٢ .
٣٠ . العلق ٤-٥ .
٣١ . الاسراء ٨٥ .
٣٢ . نشأة الاشعرية وتطورها - د.جلال محمد عبد الحميد - الخاتمة .

المراجع

١. الجبائيان ابو علي و ابو هاشم - علي فهمي خشيم - دار مكتبة الفكر - طرابلس ليبيا ١٩٦٨.
٢. شرح العضد لمخضر ابن الحاجب ط ١ القاهرة - المطبعة الكبرى الاميرية ١٣١٦هـ.
٣. فكرة القاضي الطبيعي عند المسلمين - د. محمد شريف - دار الحرية بغداد ١٩٨٠.
٤. فلسفة المعتزلة - البيرنصري نادر ١٩٥٠.
٥. اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع - نشر الدكتور غرابية - طبعة القاهرة - ١٣٧٤هـ.
٦. المغني في ابواب العدل والتوحيد - القاضي عبد الجبار المعتزلي - نشرة وزارة الثقافة والارشاد القومي المصرية.
٧. نشأة الاشعرية وتطورها - د. جلال محمد عبد الحميد موسى - دار الكتاب اللبناني - بيروت ١٩٨٢.